

دور البديل الجبائي ضمن الخيارات التمويلية لسد فجوة الموارد في الجزائر (عرض و تحليل لأهداف التدابير الجبائية خلال الفترة 2014 - 2022)

The role of the fiscal alternative within the financing options to bridge the resource gap in Algeria (presentation and analysis of the objectives of fiscal measures during the period 2014-2022)

برو خير الدين
Khiredine berrou

جامعة باتنة 1 _ الجزائر

khiredine.berrou@univ-batna.dz

فغور عبد السلام
fenghour Abdessalem*

جامعة باتنة 1 _ الجزائر

abdessalem.fenghour@univ-Batna.dz

تاريخ النشر: 2024/10/31

تاريخ القبول: 2024/10/10

تاريخ الاستلام: 2024/02/22

الملخص:

شهدت أسعار البترول تراجعاً خلال الفترة 2014-2022 مما أثر سلباً على موارد الخزينة العمومية ، حاولت الدراسة تسليط الضوء حول إمكانية الاعتماد على الخيار الجبائي في تغطية العجز ، اعتمدت الدراسة على عرض للتدابير الجبائية المتخذة و تحليل مردودها المالي و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- لم يكن البديل الجبائي الخيار الاول ضمن الخيارات المتاحة .
- تم الاعتماد على موارد صندوق ضبط الايرادات في سد العجز خلال الفترة (2014 - 2016)
- تم اللجوء الى خيار التمويل لغير التقليدي خلال الفترة (2017 - 2021) بديلاً للاستدانة

الكلمات المفتاحية : البديل الجبائي ، التدابير الجبائية ، عجز الموازنة ، التمويل الغير التقليدي

تصنيف جال: H26, R51

Abstract:

Oil prices witnessed a decline during the period 2014-2022, which negatively affected the resources of the public treasury. The study attempted to shed light on the possibility of relying on the fiscal alternative to cover the deficit. The study relied on a presentation of the

he tax alternative was not the first option among the available options he resources of the Revenue Control Fund were relied upon to cover the deficit during the period (2014-2016

The non-traditional financing option was resorted to during the period (2017-2021) as an alternative to debt.

Keywords: tax alternative, tax measures, budget deficit, traditional free financing

JEL classification codes: H26, R51

1. مقدمة:

تعيش اقتصاديات الدول المعتمدة على مداخل البترول كابوسا حقيقيا وذلك حين تنخفض اسعاره في السوق العالمي ذلك أن تنفيذ برامجها الاقتصادية مرهون بمستويات سعر البترول ، و ان أي انخفاض في اسعاره يحدث فجوة في موارد الخزينة تدفع السلطات للبحث عن البديل التمويلي ضمن الخيارات التمويلية المتاحة او الممكنة . ومن المؤكد أن البديل الجبائي (تحسين مردود الجباية العادية) يمكن ان يكون الخيار الافضل من حيث الآثار و العواقب ،وتأتي الموارد الاخرى كالاستدانة الداخلية و الخارجية ولكن تكلفتها وعواقبها ثقيلة في ظل اقتصاديات عاجزة عن خلق الثروة لسداد الدين و خدماته ،و حين تعجز البدائل السابقة يصبح اللجوء للمصادر التضخمية أمرا لا مفر منه وهي (الاصدار النقدي و التمويل الغير التقليدي) بالرغم من التحذيرات من عواقبها خاصة على القدرة الشرائية و توزيع الثروات . كما يمكن للسلطات العمومية ان تلجأ الى الجانب الثاني من الموازنة وهو تقليص الانفاق وهو اجراء بمثابة فرملة لعملية النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، لذلك فان تحديد البدائل و اعتماد الخيارات يخضع لتحليل و دراسات معمقة لتفادي الاخفاق و تحمل الاضرار.

و الجزائر من الدول التي تعيش هذه المعضلة حيث ساهمت الجباية البترولية في تمويل موارد الخزينة بأكثر من 60 % على مدار الخمسين سنة الماضية و عرفت خلالها نكستين سببهما تراجع اسعار البترول .

النكسة الاولى :بدأت سنة 1982 واستمرت لعقدين من الزمن و لم تنفج إلا بعودة اسعار البترول الى الارتفاع ، بؤادر الازمة بدأت مع مطلع سنة 1982 وبلغت ذروتها سنة 1986 حين وصل سعر برميل النفط الى اقل من 10 \$ سنة 1986 بعد ان كان في حدود 40 \$ سنة 1981) وتزامن ذلك مع اوضاع اقتصادية صعبة (اختلالات هيكلية وتوترات داخلية و مديونية خارجية مرتفعة) .وكان البديل الجبائي في مقدمة الخيارات من خلال شعار تحسين مردود الجباية العادية عن طريق (رفع معدلات الضرائب و توسيع الوعاء الضريبي و محاربة التهريب الضريبي) مع تجميد و الغاء اغلب برامج الانفاق الاستثماري .ونظر لعمق الازمة و هبوب رياح التغيير في العالم تحولت من ازمة مالية الى ازمة اقتصادية واجتماعية ثم ازمة سياسية دفعت البلاد ثمنا باهظا لتجاوزها .

النكسة الثانية : بدأت سنة 2014 بعد تسجيل تراجع في اسعار البترول الى اكثر من النصف (من 112 دولا سنة 2013 الى 43 دولار سنة 2015) وهذه المرة جاءت عقب رخاء مالي غير مسبوق مكن البلاد من تنفيذ برامج تنموية ضخمة في مجالات متعددة وبالرغم من غياب

ضوابط ترشيد للإنفاق العام و الاستخدام الأمثل للموارد ، فان تأسيس صندوق ضبط الإيرادات سنة 2004 شكل اهم خطوة في الاتجاه الصحيح باعتماد سياسة التحوط في تسيير موارد الدولة وذلك باعتماد سعرين للنفط (سعر حقيقي يتحدد في السوق وسعر مرجعي تبني عليه ميزانية الدولة و الفرق بينهما يشكل موارد لصندوق ضبط الإيرادات).

نحاول في هذه الورقة البحثية تحديد مكانة البديل الجبائي ضمن الخيارات التمويلية المتاحة خلال الفترة 2014 -2022 معتمدين على عرض التدابير الجبائية المتخذة سنويا للوقوف على طبيعتها و أهدافها ،و من خلال تطور حصيلتها المالية يمكن تحديد اهميتها كبديل لتعويض الجباية البترولية . في الوقت الذي اصبح ينظر الى رصيد صندوق ضبط الإيرادات بمثابة الاحتياطي الاستراتيجي الذي يضمن توازن مالية الدولة و يكشف عن فعالية سياسة التحوط في تسيير الموارد ، يفاجئ الرأي العام بطرح التمويل غير التقليدي كبديل غير مسبوق ايدانا بخوص تجربة جديدة في مجال التمويل العمومي .وتحاول الورقة البحثية الاجابة على السؤال الرئيسي:

ما هو دور البديل الجبائي ضمن الخيارات التمويلية المتاحة في سد فجوة لموارد خلال الفترة 2014-2022 ؟

وتتفرع عنه اسئلة فرعية :

- ما هي مكانة البديل الجبائي في ظل الخيارات التمويلية المتاحة ؟
- هل نجحت سياسة التحوط في اعادة توازن مالية الدولة خلال الازمة ؟
- هل كان اللجوء للتمويل غير التقليدي خيارا حتميا أم بديلا للاستدانة ؟
- ما هي تكلفة هذه الخيارات اقتصاديا واجتماعيا؟

فرضيات الدراسة

- شكل الخيار الجبائي البديل الاساسي لسد عجز الموازنة العامة .
- أصبحت مالية الدولة أكثر صلابة منذ اعتماد سياسة التحوط
- التجربة المبررة للاستدانة الخارجية جعلت الدولة تغامر باللجوء الى البديل غير التقليدي

أهمية الدراسة:

تشكل السياسات المالية احد الادوات الرئيسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية للدول و يتم ضبطها حسب حجم مواردها المالية ،و تتحدد صلابتها وفق طبيعة وحجم واستقرار هذه الموارد وهي الكفيلة بتنفيذ البرامج بالكيفية المطلوبة و تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الضامن الوحيد لنمو اقتصادي مستمر و مستقر ، و في الحالة العكسية تصبح هذه السياسات عاجزة عن تحقيق أهدافها المسطرة ، ومن ثم فان البحث في حجم و طبيعة المصادر المتاحة لتمويل الموازنة العامة للدولة و الخيارات الممكنة في ظروف متأزمة مثل حالة الجزائر خلال

الفترة 2014-2022 التي تعتمد على مصدر رئيسي للتمويل وهو الجبائية البترولية يجعل من الدراسة مساهمة حقيقية في توسيع وتعميق دائرة المعرفة حول تقييم خيارات الدولة في اعتماد البدائل الفعالة في تجاوز الاوضاع الظرفية و الاستفادة منها في ارساء اسس واعتماد خيارات اكثر صلابة و استقرار في تسيير ماليتها العمومية

اهداف الدراسة

- تحليل طبيعة و اهداف التدابير الجبائية المتخذة ابتداء من سنة 2014 ؛
- تحديد دوره ضمن البدائل المتاحة و الخيارات الممكنة من خلال تحسين حصيلته المالية ؛
- الاستفادة من تجربة سياسات التحوط في ضمان صلابة مالية الدولة من تقلبات الظروف الاقتصادية و المالية ؛
- تقييم تجربة خيار التمويل غير التقليدي ضمن سياسات التمويلية غير المسبوقه في ظل أوضاع اقتصادية غير مؤهلة لمثل هذه الاساليب التمويلية ؛
- تقييم تجربة البدائل التمويلية المتاحة و الممكنة لفترة زمنية معينة وفي ظل اوضاع مزرية يمكن انتكون نموذجا يقتدي به في فترات لاحقة و اماكن اخرى .

منهج الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عند عرض المفاهيم النظرية

وعلى استقراء ا حصائيات مالية الدولة

6/ الدراسات السابقة

المؤلف	عنوان المقالة	النتائج
د. بن براهيم ليلي	إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر تغطية العجز الموازنة في الفترة 2017-2020	ما ترتب عن الخيارات هو: التضخم الحاد في ظل قصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
Chiraz MEROUANI Sofia ZOURDANI	« L'effet du financement non conventionnel sur l'inflation en Algérie ».	Les résultats : le financement non conventionnel na fait que combler d'une manière partielle e le déficit budgétaire ; il ne peut être a lui seul une source de relance économique sans qu'il soit accompagné d'un certain nombre de mesures.

1.د حسين بن طاهر سهيلة بغنة.	صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	نتائج الدراسة: صندوق ضبط الموارد كان فعالا في سد عجز الموازنة ولكنه يقي رهين المتغيرات الخارجية
---------------------------------	---	--

اولا :الجانب النظري: مفاهيم عامة

1 - 1 الخيار الجبائي

يقصد بالخيار الجبائي اعتماد عنصر الجباية في تحقيق اهداف معينة ضمن الخيارات الاخرى وفي دارساتنا هذه فانه يشكل بديلا لتعويض الانخفاض في حصيللة الجباية البترولية و ذلك من خلال بإدخال تعديلات وتعغيرات جديدة في النصوص الجبائية السنوية تعرف بالتدابير الجبائية (Les dispositions Fiscales) هدفها تحسين المردود الجبائي ، و عادة تخرج عن الجوانب التالية :

ا - رفع من معدلات الضرائب : في غالب الاحيان فان الرفع من معدلات الجباية ينعكس في حصيلتها بشكل مباشر وفي نفس الوقت فهو تشديد او زيادة في العبء الضريبي الافراد.
ب توسيع الوعاء الضريبي : ويتعلق الامر بتوسيع دائرة الاخضاع الضريبي لتشمل الاوعية الضريبية التي كانت خارج مجال الاخضاع ا او البحث ان اوعية جديدة لم تكن خاضعة في السابق مثل الانشطة المتحدثة ، و تقليص دائرة الاستثناءات والإعفاءات و يعتبر من التدابير الفعالة في زيادة حصيللة الضرائب دون زيادة في الابعاء الجبائية .

ج - تبسيط اجراءات فرض و تحصيل الضريبة : اصبحت النظم الضريبية اكثر تعقيدا بسبب كثرة النصوص الجبائية و تعديلاتها المتتالية وصياغتها المبهمة و اشتراطاتها المكلفة يجعل منها عاملا منفرا و مزعجا للمكلفين بالضرائب ويدفعهم لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية
د - محاربة كل اشكال الافلات من الضرائب من تحرب وغش من الضرائب الذي يشكل ضياع لمبالغ هامة في حصيللة الضرائب وبالتالي فمحاصرة الظاهرة يساهم بشكل كبير في تحسين الحصيللة و يكون بديلا افضل من اللجوء الى خيارات صعبة

هـ - تخفيف الابعاء الضريبية : من أهم وسائل تخفيف الابعاء الجبائية هو تطبيق معدلات ضعيفة مع استثناءات و تخفيضات تصل الى الاعفاء الجزئي او الكلي الذي يعبر عنها بالامتيازات الضريبية لاعتبارات اقتصادية (النشاط الاقتصادي) و اجتماعية لحماية القدرة الشرائية لافراد

1- 2 التمويل غير التقليدي

أ. - تعريفه: يقوم على السماح للحكومة باستخدام موارد البنك المركزي لتغطية إلتزامات خزنتها العمومية. (Bouakel & Labiad , 2018, pp. 104-105)

يتولى البنك المركزي تمويل الخزينة العمومية من خلال اصدار جديد للعملة وبالتالي يدخل ضمن مواضيع السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي.

ب-مبرراته أحد المصادر و الاساليب التي تلجأ اليه الدول لتمويل ميزانيتها في حالة العجز .

ج-متطلباته: اللجوء للتمويل الغير تقليدي يتطلب وجود جهاز انتاجي مرن الذي تستجيب متغيراته للتأثيرات المختلفة (العشي و صديقي، 2018، الصفحات 35-39).

د-آثاره: مصدر للتضخم باعتبار يشكل زيادة في الكتلة النقدية في الاقتصاد بدون مقابل مادي حقيقي ما يؤثر على معدل صرف العملة التي تنعكس في الاسعار . وتكون اثاره وخيمة في اقتصاديات الدول المتخلفة التي تفتقد للمرونة .

1-3. عجز الموازنة (تعريفه - اسبابه - اثاره - معالجته)

ا تعريف - يقال أن هناك عجز في الموازنة العامة عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية الانفاق العام. او عندما تتجاوز النفقات الإيرادات العامة، بينما يسمى فائض في الموازنة في الحالة العكسية. (بن دعاس، 2019، صفحة 319)

ب اسباب العجز : التزايد المستمر في الانفاق العام نتيجة نمو احتياجات المواطنين للخدمات العامة في الوقت الذي تعجز الإيرادات عن مواكبة مستوى الزيادة في الانفاق العام كما يمكن أن يكون العجز طرفيا في حالات تراجع موارد الدولة بسبب احداث ظرفية او مؤقتة سرعان ما تنتهي كما هو بالنسبة لأسعار البترول و تكون معالجته بأدوات سريعة الاستجابة لهذه التغيرات .وهناك عجز دائم او هيكلي بسبب اختلالات في موارد الدولة او في سياسات الانفاق

ج تأثير عجز الموازنة: هو تعبير عن هشاشة مالية الدولة و يؤثر على التوازنات الكبرى للاقتصاد و يشكل مصدرا لضغوطات تضخمية، (عوض الله، 1998، الصفحات 258-261) - تعتمد سياسات معالجة عجز الموازنة العامة على الكثير من الخيارات ولكن تطبيقها عالية التكلفة ويتطلب توضيحات من الصعب قبولها من طرف المواطنين

ثانيا : الاطار الهيكلي والقانوني لسياسة الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

2-1. صندوق ضبط الموارد (نشأته - موارده - استخداماته)

أ. نشأته واهدافه: تم إنشاؤه في بداية الالفية وذلك في المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي وفي اطار القانون الصادر في 2000/02/27 المتعلق بفتح حسابات الخزينة اضيف حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 يعرف بصندوق ضبط الموارد ، تستخدم موارده لضبط التوازنات المالية للدولة.

تدخل عملية انشاء هذا الصندوق في إطار سياسة التحوط والاحتراز لمواجهة التذبذب في الموارد

ب:موارده يتم تحديد موارده من خلال اعتماد سعرين لبرميل النفط:

- إيرادات الجباية البترولية حسب سعر السوق للبرميل
- إيرادات الجباية البترولية حسب السعر المرجعي او (الميزاني)
- الفرق بين السعرين يشكل موردا للصندوق

حيث يكون الثاني اقل من الاول كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 1: مقارنة بين تطور سعر السوق والسعر المرجعي لبرميل النفط

سعر البرميل	2012	2014	2016	2020	2022
سعر السوق	\$109	\$ 100	\$ 45	\$ 40	\$ 65
السعر المرجعي	\$ 37	\$ 37	\$ 37	\$ 50	\$ 50
الفرق	\$ 72	\$ 63	\$ 8	\$ 10	\$ 15

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر رقم 15-17-20-22-23.

2-2: توجيهات رسمية لمواجهة الازمة المالية خلالا 2014-2022

أ- الاقرار بتأثيرات تراجع اسعار النفط تراجع اسعار البترول قد اثر سلبا على التوازنات المالية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية بداية من السادسي الثاني لسنة 2014.

ب - الخيارات الاقتصادية : هي المحافظة على دعم النشاط الاقتصادي والتحكم في التوازنات الكبرى و العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني هما مركز الخيارات للسلطات العمومية.

ج- في مجال التجارة الخارجية : تأطير التجارة الخارجية والتحكم في الواردات.

د- مجال السياسة المالية : العمل على تحقيق التوافق بين الطلب المالي لتنفيذ البرنامج

الحكومي للاستثمارات خلال الفترة 2015- 2019 والانخفاض في الموارد المالية للدولة.

● ترشيد الموارد optimisation des ressources

● عقلنة الانفاق rationalisation des dépenses

● بالتحكم في نفقات التسيير

هـ في مجال الجبائي تركز السياسة الجبائية على تحسين التحصيل الجبائي - توسيع الوعاء

الضريبي - اعادة تقسيم الموارد بين الدولة والجماعات المحلية.

2-3 الاطار القانوني للتمويل غير التقليدي في الجزائر

يدخل ضمن البدائل التمويلية الغير مسبوقة في الجزائر لمواجهة تراجع اسعار البترول مع النفاذ

السريع لرصيد صندوق ضبط الإيرادات اتجهت السلطات العمومية الى اصدر قانون 17-10 المتعلق

بالنقد والقرض، الذي يتم أحكام الأمر 03-11، من خلال المادة 45 مكرر، (بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات يقوم البنك المركزي بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة (بن دعاس، 2019، صفحة 319)، من أجل المساهمة على وجه الخصوص

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- حددت مدته خلال 2017-201

ثانيا .الاطار القانوني للتدابير الجبائية خلال لفترة 2014-2022 في الجزائر

يقصد بالتدابير الجبائية تلك التعديلات التي يتم ادخالها على مواد القانون الجبائي عبر قانون المالية السنوي بعنوان (احكام جبائية) نقوم بمحصراها و عرضها وتحديد طبيعتها و اهدافها كما جاءت في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يضم ضرائب الدخل و التي تشكل اهم ركائز النظام الضريبي

- الضريبة على الدخل الاجمالي IRG المواد من (01 135،
- الضريبة على ارباح الشركات IBS المواد من (136- 167)
- للمواد المشتركة بينهما من (168- 196)؛
- الرسم على النشاط المهني T A P. المواد من (217- 240)؛
- الضريبة الجزافية الوحيدة 282 مكرر 1-2-3-4-5.

أ. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2015

الهدف	التدابير الخاصة ب: IRG
ضبط قواعد الإخضاع	للمادة 02: ضبط التسمية للأرباح المهنية للمادة 12: تحديد اصناف الدخول المهنية. المواد 20 - 22 ادخال التصريح المراقب. المادة 67: ضبط مكافآت المسيرين.
ضبط قواعد الإخضاع الضريبي	التدابير الخاصة ب: IBS
	المادة 150: اضافة معدل 23% IBS بالنسبة للإشغال العمومية
توزيع حصيلة IFU بين الدولة والجماعات المحلية	التدابير الخاصة ب: IFU
	المادة 282 مكرر 1- 2 رفع عتبة الخضوع من 8.000.000 دج الى 30.000000 دج تشمل (TVA+ IRG +IBS+TAP) كل مؤسسة

	مستقلة تخضع للضريبة بمعدلات 5% و 12% . - توزع كما يلي 49 % للدولة 50 % للجماعات المحلية 1% . - يطبق الحد الأدنى 5000 دج و 10.000.
--	--

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 78 قانون المالية لسنة 2015 الموافق ل: 9 ربيع الاول 1436.

ب. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2016:

الهدف	التدابير الخاصة ب: IRG
تشجيع النشاط ضبط قواعد الاخضاع	المادة 15 توسيع مجال الاعفاء لولايات الجنوب المادة 171_ السماح بخصم مصاريف البحث العلمي
تشجيع النشاط ضبط قواعد الاخضاع	التدابير الخاصة ب: IBS المادة 142 الزامية إعادة استثمار (30 %) من حصة لامتيازات في أجل أربع سنوات

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 72 قانون المالية لسنة 2016 19 ربيع الاول 1437.

ج. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2017:

الهدف	التدابير الخاصة ب: IRG
ضبط قواعد الإخضاع الضريبي	المادة 02: إضافة فوائض القيمة من التنازل على العقارات. المادة 77: ضبط عملية اخضاع فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عقارات المادة 80: تحديد اجال التصريح خلال 30 يوما.
محاربة الغش	التدابير الخاصة ب: IBS المادة 152: مسك محاسبة تحليلية تقديم الوثائق المحاسبية لإثبات صحة ودقة النتائج ي المادة 42 المعدلات المطبقة على مدا خيل الاجارات 7% 10 % 5 %

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 77 قانون المالية لسنة 2017 الموافق 29 ربيع الاول 1438.

د. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2018:

الهدف	التدابير الخاصة ب: IRG
ضبط قواعد الإخضاع الضريبي	المادة 98: تحدد مؤشرات نمط الحياة 10 لدخل الجزائي المادة 104: نسبة الانقطاع من المصدر المطبق على المداخيل هي 15 % المقبوضة من طرف أشخاص آخرين غير أولئك المشار إليه في المقطع 2. مادة 79: اعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن السكنات الجامعية التي تشكل الملكية
ضبط قواعد الجباية مع قواعد المحاسبة	التدابير الخاصة ب: IBS المادة 136: التوافق مع SCF. - يمكن اختتام السنة المالية في غير 12/31 / تماشيا مع القانون المحدد للنظام المحاسبي

	المادة 141: - ضبط المصاريف القابلة للخصم في مجال الصيانة وتصليح السيارات لا تقبل الخصم من الأرباح الخاضعة للضرائب الإيجارات نفقات الصيانة وتصليح السيارات السياحة التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط. المادة 169: - رفع سقف الفواتير المسددة نقدا من 100.000 الى 300.000 دج بكل الرسوم.
تشجع النشاط الاقتصادي	المادة 138: إعفاء دائم عمليات تصدير السلع و المدرة للعملة الصعبة المادة 222 ضبط معدلات الرسم على النشاط المهني. نشاطات البناء والأشغال العمومية والري من 2 % الى 1.5% مع تخفيض الى 25%. يرفع إلى 3% عن نشاطها نقل المحروقات بواسطة الانابيب. المادة 42 المعدلات المطبقة على مدا خيل الايجارات 7% 10 % 5 %

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 76 قانون المالية لسنة 2018 الموافق ل: 9 ربيع الثاني 1439.

هـ. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2019:

المهدف	التدابير الخاصة بـ: IBS
ضبط قواعد الجبائية محاربة الغش	141- ضبط مصاريف المساعدة التقنية المالية المحاسبية للمدفوعة للمؤسسات بالخارج - لا تخضع للتخفيض من الربح إلا في حدود 20% من التكاليف العامة و 5 % من رقم الاعمال. و 7 % من رقم الاعمال بالنسبة لمكاتب الدراسات والمهندسين، تستثني تلك المتعلقة بالمنشآت الضخمة في إطار نشاط صناعي لا سميا تشييد المصانع. - يسمح بخصم الفوائد عن الأرباح الغير موزعة والتي تترك من طرف الشركاء تحت تصرف الشركة.
ضبط قواعد الجبائية مع قواعد المحاسبة	المادة 176: الحرص على تقديم المعلومات الكافية بالمستفيدين من تحديد المعاملة الجبائية لفارق اعادة التقييم لا يدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج في إعادة. تقييم التثبيتات غير القابلة للإهلاك يسجل فائض القيمة الناتج في إعادة تقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق إعادة التقييم ويكون هذا الأخير غير قابل لتوزيع العمولات والمكافآت عن الوساطة والانتفاضات والأتعاب والمناولات ومختلف المكافآت الأخرى.
ضبط قواعد الجبائية مع قواعد المحاسبة	المادة 194: التحري في صحة المعلومات المقدمة من طرف المستفيدين من العمولات من خلال: من صحة أرقام على الموقع الإلكتروني CNRS أرقام تعريفهم الجبائي عبر الموقع الإلكتروني للتقييم الجبائي للمديرية العامة للضرائب. - تقديم الوثائق المحاسبية والإثباتات.

	المادة 194: - التأكد من ارقام السجلات التجارية قبل اختتام عمليات بيع المواد والسلع وفق شروط البيع بالجملة المصادقة على أرقام السجلات التجارية لشركائهم الزبائن عبر موقع الانترنت المركز الوطني للسجل التجاري وكذلك المعلومات الأخرى.
ضبط قواعد الجباية	التدابير الخاصة بـ: IFU
	المادة 282 مكرر4- اخضاع التجارة الالكترونية الأشخاص الطبيعيين مهما كانت وضعيتهن إزاء الفئات الأخرى من المداخل الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة يخضعون لاقطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة يطبق على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم ويدفع هذا المبلغ خلال العشرين يوما من الشهر الموالي. المادة 221: تقديم كشف الزبائن التصحيحي في حدود الأجل المنصوص عليه المنظم 1-151 في المادة لكيفيات اكتاب التصريح الجبائي التصحيحي في حالة وجود أخطاء.
توسيع الوعاء الضريبي تماشيا مع تكنولوجيا الاعلام	التدابير الخاصة بـ: TAP
	المادة 222 ضبط معدلات الرسم على النشاط المهني نشاطات البناء والأشغال العمومية والري من 2 % الى 1.5% مع تخفيض الى 25% يرفع إلى 3% عن نشاطها نقل المحروقات بواسطة الانابيب.

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 79 قانون المالية لسنة 2019 الموافق لـ: 23 ربيع الثاني 1440.

و. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2021:

الهدف	التدابير الخاصة بـ: IRG
توسيع الوعاء وتأطير	المادة 02: -إضافة فوائض القيمة الناتجة عن التنازل لمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة الى اصناف الدخل IRG.
تشجيع النشاط الاقتصادي	المادة 13 -إعفاء عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة بمنح هذا الإعفاء تناسبا مع رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.
تأطير الدخل ومحاربة الغش	المادة 18: -إضافة تصريح جديد يعرف بالكشف التلخيصي السنوي المواد: 41-42: - إعادة توزيع حصيلة الضريبة العقارية كما يلي: 50 % لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار 50 % للدولة مادة 176: يجب على مسيري المؤسسات. والمناولة والدراسات وتأجير العتاد وتوفير المستخدمين والإيجارات بكل أنواعها وكذا المكافآت مهما كانت طبيعتها أن يرفقوا بتصريح نتائجهم السنوية كشفا تلخيصيا

	- تعيين المصلحة المسيرة للملف الجبائي المادة 182: التصريح المسبق بتحويل الاموال لفائدة الأشخاص الغير المقيمين في الجزائر المادة 192: الغرامات والعقوبات عن عدم التصريح بالكشف التلخيصي الاليكتروني غرامة جبائية بنسبة 25% تحسب على النتيجة اقصى 1000.000 قبل 30 ماي في حالة تسجيل عجز في النتيجة الجبائية المصرح بها، 100000 تطبق غرامة قدرها 35 % على هذه الغرامة الجبائية زيادة بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ المحددة دون أن يتعدى إجمالي.
محاربة الغش	المادة 194: ضبط الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني - بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الإطار الحصري لنشاطها يتكون الحدث المنشئ للرسم من التسليم القانوني أو المادي للملك إلى المستفيد غير أنه فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقا عند انتهاء الأشغال بعد الرسم.
ضبط قواعد الاخضاع	التدابير الخاصة بـ: IBS المادة 219: تخفيض 25 % ETP تخفيض 75% مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز العادي الخالي من الرصاص الغاز والوقود غاز البترول المميع.

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 83 قانون المالية لسنة 2021 الموافق ل 16 جماد الاولى 1442.

ي. التدابير الصادرة في قانون المالية لسنة 2022:

الهدف	التدابير الخاصة بـ: IRG
تخفيف العبء الضريبي	تغيير سلم الضريبة على الخل الإجمالي
	من 0 240.000 0
	240.000 - 480.000 = 23 %
	480.000 - 960.000 = 27 %
	960.000 - 1.920.000 = 30 %
	1.920.000 - 3.800.000 = 33 %
	أكثر من 3.800.000 35 %
ضبط قواعد الجبائية	التدابير الخاصة بـ: TAP اعفاء النشاط الانتاجي من الرسم
ضبط قواعد الجبائية	التدابير الخاصة بـ: IFU المادة 282 مكرر 1: تخضع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة الشركات المدنية ذات الطابع

المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا وكذا ثبات الحرفية والصناعات التقليدية لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون. تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا وكذا الصناعات
--

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 100 قانون المالية لسنة 2022 الموافق ل: 25 جماد الأولى 1443.

الجدول رقم 02 : ملخص تصنيف التدابير الجبائية حسب الهدف منها

السنوات	ضبط قواعد لاخضاع	توسيع الوعاء	محابة الغش	اعادة توزيع الحصيلة	دعم النشاط
2015	IBS- IRG			IFU	
2016					IRG + IBS
2017	IRG				IBS
2018	IBS+IRG				TAP
2019	IFU+IBS				TAP
2021		IBS+IRG	IBS		TAP
2021	IFU+ IRG				TAP
المجموع	9 ضرائب	02 ضرائب	01	01	07

من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة خلال الفترة 2014-2022

- -اغلب التدابير المتخذة خلال الفترة ركزت على ضبط قواعد الجبائية قصد التبسيط والتحكم حوالي نصف التدابير ركزت على هذا الجانب في يأتي دعم النشاط الاقتصادي في المرتبة الثانية مما يعني الغياب التام للتدابير الهادفة لزيادة المحصول
- هناك اتجاه لتخفيف الجبائية دعما للنشاط الاقتصادي من خلال مراجعة اسعار الضرائب ومنها سلم الضريبة على الدخل الاجمالي سنة 2021 + اعفاء الاجور ما دوم 30.000
- تخفيض معدلات الرسم على النشاط المهني من 2.5 الى 1 قبل الغائه نهائيا على قطاع الانتاج سنة 2022 قبل الغائه نهائيا سنة 2023
- - تعميم الضريبة الجزافية على الاشخاص المعنويين ابتداء من سنة 2015 و رفع عتبة الخضوع الى 30.000.000 و يعتبر هذا الاجراء اسوا لأنه غير منسجم مع نصوص القانون التجاري و نظام الاخضاع بالنسبة للأشخاص المعنويين وتم استدراك الامر بتصحيح الوضع

- و التراجع عنها بال 30.000.000 الى 15.000.000 ثم 8.000.000
- اعتماد المعدلات النسبة بالنسبة للريوع سواء الايجارات او المنقول (عوائد الاسهم)
- ضبط قواعد تخفيض الاعباء الخاصة بالبحث والمساعدة التقنية والسندات والتحريرية؛

ثالثا الجانب التطبيقي

3. تحليل مصادر تمويل عجز الموازنة خلال الفترة 2014-2022 في الجزائر

- 3- 1 تحليل النشاط المالي للدولة خلال الفترة 2014-2022 الجدول رقم 03 + الشكل 01
- 3- 2 تحليل بنية الضرائب (ضرائب الدخل - ضرائب على السلع - الرسوم الجمركية) الجدول رقم 04
- 3- 3 تحليل عجز الموازنة 2014-2022 الجدول رقم (05) + الشكل 02
- 3- 4 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة 2014-2022 (الجدول رقم 06)

رابعا . نتائج سياسة الموازنة خلال الفترة 2014-2022

ثالثا . تحليل مصادر تمويل عجز الموازنة خلال الفترة 2014-2022 في الجزائر

3- 1 تحليل النشاط المالي للدولة خلال الفترة 2014-2023

الجدول 3: تطور موازنة الدولة ومستوى العجز خلال الفترة 2014-2022

عجز الموازنة			النفقات العامة	الإيرادات				س
PIB%	نسبة العجز	العجز	المجموع	المجموع	غير الجبايية	الجبايية البترولية	الجبايية العادية	
7.3%	22 %	1257	6995	5738	258	1577	1834	2014
15.3%	50%	2553	7656	5103	475	2373	2354	2015
12.8%	42%	2184	7297	5110	846	1682	2423	2016
6.4%	19.5%	1206	7389	6182	1291	2127	2629	2017
4.7%	20.9%	1343	7732	6389	1328	2349	2712	2018
5.7%	17%	1130	7731	6601	1239	2518	2844	2019
6.7%	34.9%	1788	6902	5114	1094	1394	2629	2020
% 8	34%	1811	7011	5328	757	1920	2651	2021
% 1.2	44.5%	2018	8605	6587	721	2209	3657	2022
% 8	37.4%	2806	8680	7500	912	3298	3290	2023

www.ons.dz rétrospectives 1962-2020 finances publique

<https://www.mf.gov.dz>

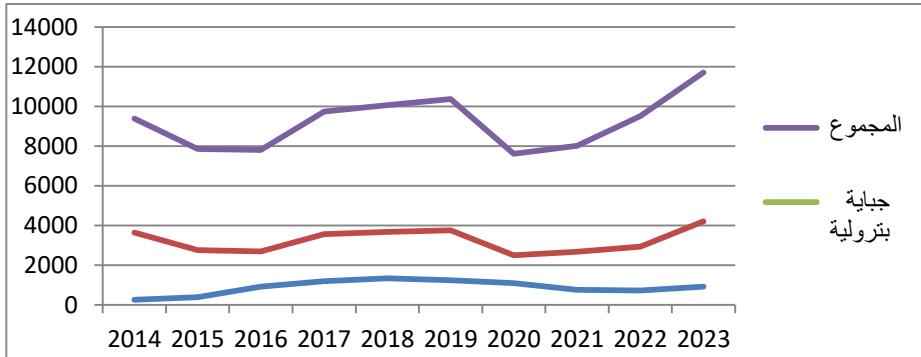
من خلال تتبع تطور الإيرادات العامة وتحليل مكوناتها الجدول رقم 03 يمكن التفرقة بين :

الفترة 2021-2014 تميزت بالاستقرار التام لكل عناصر الميزانية :

- حجم الإيرادات العامة لم تتجاوز 6.000 الف مليار سنويا خلال 2021-2014
- من جهته لم يتجاوز مستوى الانفاق العام السنوي خلال نفس الفترة 7.000 الف مليار
- استقرت الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية في حدود 2.000 الف مليار
- تراوحت إيرادات الجباية العادية في حدود 2.300 مليار دج تمثل 38 % من الإيرادات
- الإيرادات الأخرى هي الوحيدة التي عرفت نموا خلال الفترة بسبب رفع أغلب رسوم الاستهلاك على التبغ و الوثائق من 258 الف مليار سنة 2014 الى 1328 سنة 2018 قبل ان تتراجع في سنوات كورونا

سنة 2022 : بداية الانتعاش للنشاط المالي للدولة بدا سنة 2022 حيث سجلت ارتفاع في الانفا العام ليتجاوز 8680 مليار بينما وصلت الإيرادات الى 7.500 مليار وتعادلت الجباية العادية مع الجباية البترولية في حدود 3290 مليا لكل منهما

الشكل 01: تطورات منحنيات الإيرادات



الجدول رقم 04 تحليل بنية الضرائب (ضرائب الدخل ضرائب على السلع- الرسوم الجمركية) خلال

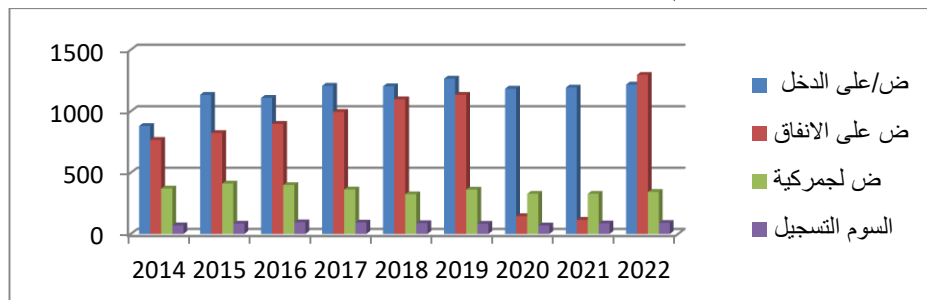
الفترة 2022-2014

2022	2020	2018	2016	2014	
1217	1184	1203	1109	881	الضريبة على الدخل
704	766	692	665	532	منها على الأجور
1296	1045	1097	898	768	جباية على رقم الأعمال
343	328	324	399	371	ضرائب جمركية
	69	88	95	91	رسوم التسجيل والطابع
2943	2625	2712	2482	2091	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على -

Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 20162017-2018-2019-2020-2021-2022-2023-2024. <https://www.mf.gov.dz>.

الشكل رقم 02: بنية الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2014-2022



أهم ملاحظة هو استقرار مستوى الجبائية على مدار الفترة من 2482 مليار سنة 2014 الى 2625 م وهذا ما يؤكد ان التدابير الجبائية في مجملها لم تكن هدفها زيادة الإيرادات بقدر ما تهدف الى ضبط قواعد النظام الجبائي واستقراره.

4-3. تحليل عجز الموازنة

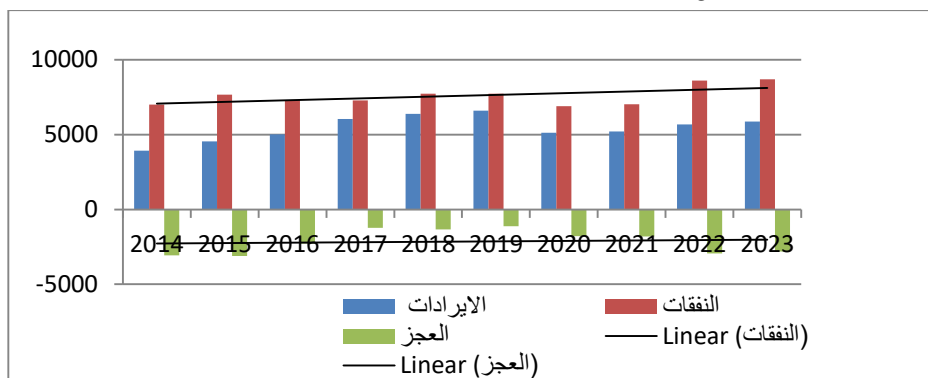
أكبر نسبة عجز سجلت خلال سنتي 2015 و 2016 بنسبة 15 % وهذا للتراجع الكبير في حجم الإيرادات البترولية حيث انخفض سعر البترول من 112 دولار سنة 2012 الى 59 دولار سنة 2014 الى 53 سنة 2015.

الجدول 05: مصدر تمويل عجز الموازنة خلال الفترة 2014-2022

المجموع	2021	2020	2019	2016	2015	2014	
عجزا الموازنة	1811	1739	1140	2187	2553	1257	
صندوق ضبط الموارد	6115	1242	-	1906	3046	2965	
التمويل غير التقليدي	6555	75	1698	924	-	-	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير البنك المركزي لسنوات 2015-2017-2020-2022

الشكل 05 : تطور عجز الموازنة خلال الفترة 2014-2023



- تراوحت بين 2400 ألف مليار خلال سنوات 2014 و 2016 وبلغت 2600 ألف مليار خلال سنوات 2015 و 2017 و 2020. بالرغم من التراجع في مستوى الجباية البترولية ابتداء من سنة 2014 فان مستوى عجز الموازنة تم التحكم فيه لان هناك استقرا شبه تام في الانفاق العام خلال المدة 2015-2021 في حدود 7.000 مليار اضافة الى استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات .
 - ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة خلال السنتين 2015 و 2016 حيث بلغت 15 % و 12% على التوالي مما جعل الدول تستخدم موارد الصندوق دفعة واحدة حين أصبح الادخار الحكومي منعهدا. الادخار الحكومي = (الايرادات - نفقات التشغيل).
 - عاد رصيد الصندوق الى مستواه سنة 2020 ب 1242 بعد انتعاش مستوى الجباية لبترولية
 - اللجوء الى التمويل غير التقليدي جاء عقب نفاذ مصادر الصندوق ضبط الايرادات وساهم خلال سنوات 2017-2020 بتغطية تامة للعجز بنسبة 100 %.
 - عودة ارتفاع اسعار البترول ابتداء من 2021 مكن الدولة من استعادة توازناها المالية
- 4.3. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة

الجدول 06: تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات ومساهمته في تمويل عجزا لموازنة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد سابق ص. ظ م. (1)	5563	4408	2072	784	0	
الجبابة البترولية بالسعر المرجعي (2)	\$37	\$37	\$ 37	\$50	\$50	\$50
ايرادات الجبابة البترولية بسعر السوق (3)	\$ 99	\$53	\$ 40	\$50	\$55	\$60
الفائض (4) = (2-3)	1810	710	519	0	446	506
المناح 5 = (4+1)	7374	5118	2591	784	446	
المقتطع لسد عجز الموازنة 6	2965	3046	1906	784	446	506
الرصيد السنوي 7 = (4-6)	1155-	2336-	-1387	0	446	506
الرصيد لكلي 8 = (5-6)	4408	2072	784	0	0	0
النسبة للناتج المحلي PIB/8	25 %	12.4 %	3.9 %	0	0	0
القدرة على التمويل	0	0	0	1945	1874	746-

Source : Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2016-2024. <https://www.mf.gov.dz>.

الملاحظات حول الجدول أعلاه:

- منذ تأسيس صندوق ضبط الموارد سنة 2000 الى غاية 2014 فان نصف الجباية البترولية كانت توجه لتمويل الموازنة والنصف الاخر يوجه للصندوق لان السعر الحقيقي للنفط تجاوز 80 دولار بينما يتم اعتماد سعر مرجعي للميزانية ب 37 دولار ، وصل رصيده السنوي الى 40 % من الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2014
- بدا استخدام موارد الصندوق في تمويل ميزانية الدولة بداية من 2010 .
- - تم الاعتماد الكلي على موارد الصندوق خلال السنوات الثلاثة الأولى اللازمة وهي 2014-2015-2016 حيث ساهم في تغطية 90% من عجز الموازنة

خامسا ١ . نتائج سياسة الموازنة خلال الفترة 2014-2022

يمكننا الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية (معدل النمو - معدل التضخم -معدل البطالة -معدل صرف العملة) وهي مؤشرات تقيس الوضع الاقتصادي القائم و تحدد مستوى الاداء و الاختلالات الموجودة في الاقتصادي و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول 07 نتائج سياسة الموازنة خلال الفترة 2014-2022

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2014	
4.4	4.9-	0.8	2.3	%1.4	%3.3	%4.6	معدل النمو الاقتصادي
7.23	2.41	1.95	4.27	%5.59	% 6.4	%4	معدل التضخم
13	12.83	11.81	11.89	%12	10.5	%10.6	معدل البطالة
142	123	119.4	116.6	111	109.5	80.6	معدل صرف الدينار بالدولار

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2014- .
<https://www.mf.gov.dz>

من خلال مؤشرات ا الجدول السابق يمكن ان نلاحظ:

- اتجاه معدل النمو نحو الانخفاض من 4.9 % سنة 2014 الى 08.% سنة 2019
- ارتفع مستوى التضخم في بداية الازمة حيث تجاوز 6 % سنة 2016 قبل ان يتراجع خلال فترة كوفيد حيث لم يتجاوز 3% . بينما شهد ارتفاعا كبيرا خلال سنوات 2022 2023 ليصل الى 9 % سنة 2023 وهذا نتيجة التمويل غير التقليدي (المبلغ الاجمالي للإصداري النقدي خلال خمس سنوات هو 6556 ألف مليار استخدم نصفه في تمويل الاقتصاد ب 3114).

. نتائج الدراسة

تم تسيير الازمة المالية بعد تراجع اسعار البترول سنة 2014 وعملت السلطات على اتخاذ تدابير احترازية أهمها:

- تجميد الانفاق العام خلال الفترة خاصة نفقات التجهيز وهو ما أثر على النشاط الاقتصادي.
- كل التدابير الجبائية المتخذة خلال الفترة اتجهت الى ضبط قواعد الاخضاع الضريبي دون اللجوء الى رفع معدلات الضرائب بل على العكس من ذلك لوحظ تخفيف في العبء الجبائي مثل تعميم تطبيق الضريبة الجزائية على جميع الخاضعين ورفع سقف الخضوع لهذه الضريبة الى 30.000.000 دج مع السماح للأشخاص المعنويين أي الشركات اضافة الى تخفيض معدلات الرسم على النشاط المهني من 2 % الى 1.5 % قبل الغائه هذه السنة.
- انقذت سياسة التحوط من خلال صندوق ضبط الإيرادات من تداعيات الازمة حيث ساهم في المحافظة على توازن الميزانية من خلال رصيد صندوق ضبط الموارد.
- اللجوء للتمويل غير التقليدي مغامرة من السلطات لتجنب الاستدانة الخارجية بعد التجربة المريعة التي عرفتھا في الازمة البترولية الاولى سنة 1986-1992.
- شكل التمويل الغير تقليدي ضغوط على الاسعار حيث تجاوز 07 % سنة 2021 معدل التضخم و لكن عودة اسعار البترول ابتداء من سنة 2021 مكن الدولة من والتحكم ي مستويات الأسعار. و اعتماد سياسات اجتماعية لدعم الفئات الضعيفة

الخاتمة

- 1 ضرورة بناء نظام مالي صلب يركز على موارد مالية دائمة ومستقرة بعيدا عن التغيرات في اسعار النفط.
- 2 يمكن تحسين موارد الجباية العادية دون اللجوء الى زيادة العبء الضريبي وذلك بتطبيق قواعد الحوكمة الجبائية التي اصبحت بديلا للسياسات الجبائية. و تساهم في صقل الانظمة الجبائية وتحسن من فعاليتها المالية و الاقتصادية .
- 3- تأطير النشاط الاقتصادي بتقليص دائرة الاقتصاد الموازي الذي يشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الجزائري و الذي يبقى بعيد عن دائرة التكلفة الضريبي و يفوت على الخزينة مبالغ هامة
- 4- تدعيم سياسة الحذر و التحوط لمواجهة تقلبات الاوضاع الاقتصادية الغير مستقرة

6. قائمة المراجع

1. الكتب

- زينب حسين عوض الله. (1998). *مبادئ المالية العامة*. بيروت لبنان: الدار الجامعية .
- وليد العشني، و أحمد صديقي. (2018). *تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير تقليدية بعد الأزمة المالية 2008*. الكتب باللغة بالفرنسية
- Bouakel , M., & Labiad , N. (2018). L'efficacité de la gestion de la masse monétaire dans le cadre du financement non conventionnel étude anaclitique de la période 20-11-2022. *Revue des études financières et comptabilités et administratives*, 104-105.

2. . الجريدة الرسمية الاعداد التالية:

- الجريدة الرسمية رقم 90 قانون المالية لسنة 2014.
- الجريدة الرسمية رقم 78 قانون المالية لسنة 2015 الموافق ل: 9 ربيع الاول 1436.
- الجريدة الرسمية رقم 72 قانون المالية لسنة 2016 19 ربيع الاول 1437.
- الجريدة الرسمية رقم 77 قانون المالية لسنة 2017 الموافق 29 ربيع الاول 1438.
- الجريدة الرسمية رقم 76 قانون المالية لسنة 2018 الموافق ل: 9 ربيع الثاني 1439.
- الجريدة الرسمية رقم 79 قانون المالية لسنة 2019 الموافق ل: 23 ربيع الثاني 1440.
- الجريدة الرسمية رقم 33 قانون المالية لسنة 2020 الموافق ل: 9 جماد الأولى 1441.
- الجريدة الرسمية رقم 83 قانون المالية لسنة 2021 الموافق ل 16 جماد الاولى 1442.
- الجريدة الرسمية رقم 100 قانون المالية لسنة 2022 الموافق ل: 25 جماد الاولى 1443.
- الجريدة الرسمية رقم 89 قانون المالية لسنة 2023 الموافق ل: 05 جماد الثانية 1444.

3.6. تقارير البنك المركزي الجزائري

- بنك الجزائر التقرير السنوي 15 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 15 نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر التقرير السنوي 17 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 16 جولية 2018.
- بنك الجزائر التقرير السنوي 20 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 30 ديسمبر 2021.
- بنك الجزائر التقرير السنوي 22 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 30 ديسمبر 2023.

4 . تقارير مشاريع قوانين المالية خلال الفترة 2016-2022

- Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2016
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2017
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2018
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2019
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2020
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2021
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2022
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2023
 - Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2024
- MINISTÈRE DES FINANCES <https://www.mf.gov.dz>.